مداخلة شفهية

حدث جانبي - الدورة 59 لمجلس حقوق الإنسان

جنيف، 17 يونيو 2025

السادة المشاركون المحترمون،
أصحاب السعادة، ممثلو الدول، والزملاء في المنظمات غير الحكومية،

اسمي نور خليفة، مسؤولة الاتصال والتواصل في *منظمة رصد الجرائم في ليبيا*، يشرفني أن أُمثّل المنظمة في هذا الحدث المهم، في ظلّ ما تشهده ليبيا من أزمة متفاقمة في أوضاع حقوق الإنسان، تتعمّق بفعل الانقسام السياسي والمؤسساتي، واستمرار غياب آليات المساءلة، ما يعرقل أي مسار فعلي نحو تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون.

من خلال عملنا الميداني في الرصد والتوثيق، تمكّن فريقنا خلال عام 2024 وحده من توثيق أكثر من 589 انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد طالت هذه الانتهاكات مدنيين من فئات مختلفة، من بينهم نشطاء ومدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون ونساء وأطفال ومهاجرون. وارتُكبت من قِبَل السلطات الفعلية المسيطرة في كل من شرق ليبيا وغربها.

فيما يلي موجز لأبرز أنماط الانتهاكات التي وثّقتها المنظمة:

القتل خارج نطاق القانون

خلال عام 2024، وثّقنا أكثر من 35 حالة قتل خارج إطار القانون، من بينهم أطفال. ووقعت هذه الحالات نتيجة التعذيب والإهمال الطبي المتعمد داخل السجون ومراكز الاحتجاز، بالإضافة إلى إطلاق النار العشوائي، وانفجار الألغام الأرضية ومخلفات الحرب.

ومن أبرز الحالات المقلقة، وفاة ستة معتقلين، من بينهم امرأة، في أحد السجون بمدينة بنغازي، خلال حملة مستمرة استهدفت أشخاصًا بتهم بممارسة "السحر". وقد تعرض الضحايا للتعذيب والإهمال الطبي. وتم تسليم جثامينهم إلى ذويهم دون أي توضيح رسمي لأسباب الوفاة. وفي بعض الحالات، مُنعت العائلات من إقامة مراسم العزاء، كما تم تهديد أطباء الطب الشرعي لمنعهم من الكشف عن الأسباب الفعلية للوفاة.

وكذلك، وثقت *رصد* وفاة معتقل تحت التعذيب في سجن الردع بطرابلس، ومقتل الناشط السياسي سراج دغمان داخل مقر جهاز الأمن الداخلي في بنغازي، في ظروف ما تزال غامضة، ودون أن تُفتح أي تحقيقات بشأنها حتى الآن.

وفي مايو الماضي، وأثناء اشتباكات مسلحة اندلعت في طرابلس بين جماعات مسلحة تابعة لحكومة الوحدة الوطنية وأخرى منافسة، قُتل ما لا يقل عن 12 مدنيًا، من بينهم أربع نساء ومهاجر، نتيجة القصف العشوائي وإطلاق النار في مناطق سكنية مكتظة.

الاعتقال التعسفي

يُمارس الاعتقال التعسفي بشكل ممنهج من قبل أطراف النزاع في مختلف أنحاء ليبيا، بما في ذلك في الشرق والغرب. ويطال هذا النمط من الانتهاكات النشطاء، والمحامين، والصحفيين، والأقليات الدينية، وغالباً ما يتعرض الضحايا للتعذيب، والاختفاء القسري، ويحرمون من أدنى ضمانات المحاكمة العادلة.

في عام 2024 وحده، وثقت *رصد* أكثر من 150 حالة احتجاز تعسفي، شملت نساءً وأطفالاً. من بين هؤلاء، تم اعتقال 10 أفراد من أتباع الطريقة الصوفية، تحت ذريعة ممارسة "السحر". وما يزال معظمهم معتقلين دون إجراءات قانونية منذ أكثر من عام. كما ما يزال المحامي منير أعبيد معتقلًا تعسفيًا لدى جهاز الأمن الداخلي في بنغازي منذ أكثر من ثلاثة أشهر، ودون أي إجراءات قانونية.

من أبرز الممارسات التي تسلط الضوء على طبيعة الانتهاكات المستمرة هو استهداف أفراد عائلات النشطاء المقيمين في الخارج، كوسيلة للانتقام الجماعي والترهيب، في محاولة لإسكات الأصوات المعارضة في المنفى.

الاختفاء القسري

يُعد الاختفاء القسري نمطاً متكرراً من الانتهاكات في ليبيا، وغالباً ما يكون مرتبطًا بحالات الاعتقال التعسفي. وخلال العام الماضي، وثّقت *رصد* أكثر من 70 حالة اختفاء قسري، طالت نشطاء، ومحامين، وصحفيين وأشخاص من أقليات. وحتى اليوم، لم يُحرَز أي تقدم ملموس في التحقيقات، ولم يُحاسب أي من الجناة.

من بين أبرز الحالات الرمزية، حالة النائبة سهام سرقيوة، التي ما تزال في عداد المفقودين منذ اختطافها عام 2019؛ والنائب إبراهيم الدرسي، الذي اختفى قسريًا في مايو 2024؛ والناشط عبد المطلوب السرحاني، المختفي منذ عام 2017 في بنغازي؛ وكذلك حالة الناشط معتز بانون، المختفي منذ عام 2014 في طرابلس. وما يزال كثيرون غيرهم مختفين قسريًا، ما يُبقي عائلاتهم في حالة مستمرة من المعاناة وعدم اليقين.

السيدات والسادة،

تشير أنماط الانتهاكات الموثقة إلى واقع بالغ الخطورة: استمرار الإفلات من العقاب، وغياب التحقيقات الجدية، وتراجع الثقة في النظام القضائي الليبي. إن وجود حكومتين متنافستين، والانهيار المؤسسي، وفشل سبل الانتصاف الوطنية، إلى خلق بيئة تُنتهك فيها حقوق الإنسان بشكل ممنهج ودون محاسبة.

ولا يمكن فصل هذه الانتهاكات عن الهجمات التي تقودها السلطات ضد المجتمع المدني والمنظمات الدولية، والاستهداف المنهجي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وتصاعد تجريم حرية التعبير السلمي عن الرأي، بما في ذلك ملاحقة الأصوات المستقلة واستخدام التشريعات كأدوات لإسكات المعارضة.

وفي هذا السياق، تدعو *منظمة رصد الجرائم في ليبيا* إلى ما يلي:

- الحاجة الملحة إلى آلية دولية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات في ليبيا، بولاية واضحة وقوية تهدف إلى ضمان المحاسبة وتحقيق العدالة للضحايا. إن هذه الدعوة ليست مطلبًا تقنيًا فحسب، بل هي مطلب ملح وغير قابل للتفاوض، عبر عنه الضحايا والناجين باستمرار، حيث يرون في هذه الآلية خطوة ضرورية لإنهاء الإفلات من العقاب واستعادة الثقة.
- وفي حال تعذر إنشاء هذه الآلية، نحث على توسيع ولاية مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بموجب البند العاشر، بما يتيح له تعزيز قدراته على الرصد والمتابعة وتقديم تقارير منتظمة حول وضع حقوق الإنسان في ليبيا.
- بالإضافة إلى ذلك، تعتَبر *رصد* أن تعيين مقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في ليبيا خيارًا واقعيًا وقابلًا للتنفيذ، ومن شأنه أن يوفر آلية مستدامة مستقلة للمتابعة، ويساعد في معالجة الفجوة الذي خلفها انتهاء ولاية بعثة تقصي الحقائق.

ختامًا،

إن الفشل المنهجي في ضمان المحاسبة في ليبيا لا يؤدي إلا إلى تشجيع الجناة على التمادي وتعميق معاناة الضحايا، فالانتهاكات التي نوثقها ليست حوادث فردية أو معزولة، بل هي نتيجة مباشرة للشلل السياسي، وانهيار المؤسسات، وسياسات الإفلات من العقاب المتعمدة.

إن *منظمة رصد الجرائم في ليبيا* تجدد التزامها بمناصرة حقوق الضحايا والناجين، وتؤكد على الحاجة الملحّة إلى تدخل دولي حاسم، يستند إلى حقوق الإنسان، يضع العدالة والمحاسبة في صميم أي استجابة للأزمة الليبية.

شكرًا على استماعكم،